مجـــله علـمـــی پـــوهنتون ســـلام
https://salam.edu.af/magazine/14

أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة تطبيقية على تفسيره البحر المحيط)

دکتور عبدالصبور فخری[1]

1- عضو کادر علمی دیپارتمنت ثقافت اسلامی پوهنځی شرعیات پو هنتون کابل
+93785331543 :
Fakhri_saboor@yahoo.com :

چکیده

څرنګه چې پخپله قرآن کریم د علم النحو په ایجاد کې بنسټیز رول درلود، او له بل پلوه علم النحو د قرآن کریم په تفسیر کې خورا زیات رول لري، له پیل څخه کله چې علماوو د علم النحو قواعد وضع کول، ددې قواعدو لپاره یې بیلا بیل اصول او ضوابط کینبودل.

د نحوې د قواعدو د وضع کولو لپاره هرې مدرسې د ځان لپاره ځانګړې منهج وټاکه او په ځانګړو اصولو او بنسټونو یې اعتماد وکړ، نو له همدې امله د نحویانو بیلا بیل مدارس رامنځته شول، چې په دې کې د بصرې، کوفې، بغداد، اندلس، مصر او داسې نور مدارس د یادونې وړ دي، وروسته د همدې مناهجو او اصولو د اختلاف له امله د نوموړو مدارسو ترمنځ اختلاف رامنځ ته شو، او یو د بل نقد او کره کتنه پیل کړه.

په دې مینځ کې داسې علماء هم وو چې په یوې مدرسې پورې یې هم تړاو نه لاره، او څه علماء داسې وو چې یوې ځانګړې مدرسې ته خو منسوب وو، خو په ډیرو قضایاو کې به یې د هغې مدرسې سره اختلاف درلود، ددې علماو له ډلې څخه یو هم ابو حیان اندلسي ؤ...

معلومات مقاله

تاریخ نشر: 1390/06/13

شماره مقاله در ژورنال: 05

تعداد صفحات: 11

شماره نوبتی مجله: 01

کلید واژه ها

النقد النحوي، المذاهب النحوية، أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ألقراءات المتواترة

معلومات مجله:

مجله علمی پوهنتون سلام، نشرات خویش را از سال 1390 هـ.ش آغاز نموده و دست آورد های زیادی در این زمینه دارد، در ادامه سلسله فعالیت های خویش به تاریخ 1401/03/22 اعتبار نامه خویش را به عنوان یکی از معتبرترین مجله از وزارت محترم تحصیلات عالی کشور به دست آورد،

آدرس: افغانستان، کابل، ناحیه چهارم، کلوله پشته، چهار راهی قلعه بست (گل سرخ)، پوهنتون سلام.

آدرس ارتباطی؛ ویب‌سایت: https://salam.edu.af/magazine ، **ایمیل:** salamuk@salam.edu.af ، **شماره های تماس:** 93202230664+ و 93788275275+

مقدمه

من الوضوح بمكان أن القرآن الكريم لعب دورا هاما في نشأة قواعد النحو العربي وسن قوانينه، كما أن النحو من جانبه لعب دورا بارزا في تفسير القرآن الكريم وكشف أسراره وإظهار يواقيته ودرره. وظهر الاهتمام الجاد بالنحو من قبل اللغويين والنحاة بسبب اختلاط العرب بغير العرب بالمعيشة أو المصاهرة أو التجارة، وبسبب دخول الأعاجم في الإسلام ومحاولتهم لفهم القرآن ووقوعهم في أخطاء، فخاف الغيورون من علماء المسلمين على اللغة من الضياع وعلى القرآن الكريم من سوء الفهم والتحريف كما حصل للكتب السماوية السابقة؛ فبدأوا باستجماع اللغة وبسن قواعدها.

ومنذ أن وضع العلماء باكورة القواعد النحوية اتخذوا في سن القوانين مناهج وأسسا خاصة بهم، فمن هنا اختلفوا في الأصول التي اتخذوها، وهذا ما جعل النحاة ينقدبعضهم بعضا وأدى اختلافهم في مناهج الدرس النحوي إلى الانقسام إلى مذاهب نحوية عديدة مثل مدرسة البصرة والكوفة والأندلس ومصر- وبغداد، ومعظم أئمة النحو يتبع إحدى هذه المدارس، وثمة علماء لم يتبعوا تلك المدارس بل استقلوا بآراء خاصة بهم؛ بل هناك علماء عاشوا في دائرة مدارس نحوية خاصة ولكنهم خرجوا عليها في بعض الآراء ، فكانت أصول مدرسة البصرة تختلف بعض الشيء عن الأصول والمعايير عند الكوفيين وهكذا بقية المدارس النحوية، وهذا ما أدى إلى الاختلاف في النتائج التي توصلوا إليها.

منذ بدايات التأليف في النحو العربي عني بعض النحاة بالجانب النظري في النحو والبعض الآخر اهتم بالجانب التطبيقي. ومن أبرز الشخصيات والعلماء الذين اهتموا بالجانب التطبيقي والنقدى للنحو من خلال الدراسات القرآنية الإمام أبو حيان الأندلسي صاحب تفسير"البحرالمحيط" والذي ألف كتبا عديدة في النحو النظري أيضا منها ارتشاف الضرب من لسان العرب وشرح تسهيل الإمام ابن مالك وتذكرة النحاة ومنهج السالك وغيرها، فأبوحيان مشهور بقدرته الفائقة على نقد آراء النحاة، فمن خلال توجيه نص القرآن الكريم نحويا في تفسيره البحر المحيط نقد آراء معظم النحاة سواء كانوا من متبعي المذاهب النحوية (البصرة والكوفة والأندلس) أو كانوا مستقلين غير داخلين في دائرة المذاهب المذكورة، وأكثر الشخصيات تعرضوا لنقد أبي حيان في تفسيره البحر المحيط هم أبوعبيدة، والأخفش الأوسط، والفراء، وجارالله الزمخشري، وابن عطية، والعكبري وابن مالك.

وقد أشار أبو حيان من خلال مناقشاته لهؤلاء الأعلام إشارة غير واضحة إلى الأصول التي يبني عليها نقده لهم، هذه الأصول مهمة جدا لدارس اللغة العربية، ومن هنا جاءت فكرة هذا المقال، فإنه يهدف إلى كشف تلك الأصول والأسس التي اختارها أبوحيان لنقد الآراء النحوية لكبار اللغويين والنحاة، وقد أشار إليها إشارات عابرة في ثنايا تفسيره ومن خلال كتبه الأخرى فاقتضى الأمر أن أقوم بجمع مناقشاته وأنواع النقد التي وجهها إلى النحاة ثم أدرسها في ضوء الأصول النحوية المفضلة عنده والأصول المذكورة عند علماء أصول النحو المتفق عليها لدى النحاة ليبرز من خلال ذلك الصواب والخطأ في نظريات أبي حيان النحوية.

قبل أن أشرع في سرد أصول نظرية النقد النحوي عند أبي حيان أريد أن أبين رأيه باختصار شديد في المذاهب النحوية وأهم المصطلحات والأساليب التي استعملها في توجيه النقد لها.

موقف أبي حيان من المذاهب النحوية:

صرح أبوحيان – من خلال مناقشاته- أنه ليس متبعا لمذهب نحوي خاص اتباع متعصب وإنما يناقش الآراء في ضوء الأصول التي وضعها لنفسه ويكون رفضه أوقبوله من منطلق تلك الأصول- إلا في بعض المواضع- حيث يرفض أكثر الآراء لعدم موافقتها مع المسموع أو لعدم تطابقها لرأي الجمهور أو غيرهما من الأصول التي اختارها للاحتجاج. وقد عبر عن استقلاليته وعدم اتباعه الأعمى لمدرسة من تلك المدارس النحوية بقوله:"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"[1]، وبقوله:"فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة."[2]وقوله:" ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه."[3] وبقوله:" ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة".[4]

يظن القارئ أن أباحيان مخالف لرأي البصريين لكونه صرح في قوله السابق بعدم متابعته إياهم؛ لكن تكشف آراؤه ومناقشاته لآراء النحويين، أنه في الغالب يقف بجانب البصريين ويعلن مخالفته لمعظم آراء الكوفيين، وفي بعض الأحيان يعلن مخالفته لآراء الكوفيين لا لشيء بل لأنها تجانب رأي البصريين أولمخالفتها لما عليه البصريون.[5] فقد قال في الارتشاف: " هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون"[6]، وقال:" والصحيح مذهب البصريين"[7]. لعل هذا الدفاع عن البصريين جعل الدكتور شوقي ضيف أن ينعته بمتعبد البصريين، حيث قال:"دائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم".[8] على سبيبل المثال: ذهب ابن مالك إلى صحة قياس مجيء ضمير المفرد والمثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل على السواء وذكر مثالا من الشعر.فرد عليه أبوحيان بأن ذلك شاذ عند سيبويه فلا ينبغي أن يقاس عليه.[9]، لكي نعرف رأي أبي حيان الأندلسي- بشكل واضح، لا بد لنا أن نتعرف على بعض المصطلحات التي استخدمها خلال نقده للآراء.

عندما ينقد أبوحيان رأيا لمذهب أو لشخص يستخدم عبارات شتى تدل على عدم ارتضائه لذلك الرأي كما يستخدم عبارات أخرى تدل على ترجيحه رأيا أو اختياره آخر. فالعبارات والمصطلحات التي يستخدمها لهذا الغرض كالآتي: "قول عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، كلام من لم يتأمل لسان العرب، ولا نظر في

1- البحر المحيط ، لمحمد بن ويوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، والدكتور زكريا عبدالمجيد التوني و الدكتور أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2001م، 167/3.

2- البحر المحيط 377/2.

3- البحر المحيط 46/2.

4- البحر المحيط 271/4.

5- أنظر البحر المحيط (غير المحقق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية1990م، 113/1، 146، 380، 361/6، 362، 27/7، 2/ 476، 489، 495، 86/3، 174، 313، 496، 39/4، 456، 240/5، 409.

6- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي /1436و 1228و 1211و 1674/4(من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان، الدكتورأيوب جرجيس عطية القيسي، دار القمة ودار الإيمان ، اسكندرية ، مصر 3ص 26.

7- ارتشاف الضرب 1868/4.

8- المدارس النحوية ص322.

9- انظر همع الهوامع 199/1

أبواب الاشتغال"[1] و" "ولم يسمع من لسان العرب"[2]و" ولا أحفظ مثله في لسان العرب ، وينبغي أن لا يقدم على مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب"[3]و" وهو خطأ في لسان العرب"[4]و" قول مرجوح"[5] ومذهب مرجوح"[6] و"وهو بعيد"[7] و" بعيد جدا"[8] و" مذهبه مردود"[9]، و" ليس مذهب المحققين من أهل العربية"[10] و" في غاية الضعف"[11] و" لا نجيزه"[12]، و" ليس بجائز"[13]، و"لا يقوم على ذلك دليل"[14]، و" مذهب لا يقوم عليه دليل"[15] ،و" هذا فاسد"[16]، و" قول مرغوب عنه"[17]، و" لا أعلم أحدا ذهب إلى ذلك"[18]و"لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه".[19] وهوفي غاية الغرابة" [20]، و" فمذهبه فاسد"،[21] البدل بالمشتقات ضعيف" [22]، و" واستعماله على هذا الوجه قليل"[23]،و" وليس هذا بصحيح"[24]و" ولا يحفظ في غير هذا"[25] و"وليس صحيحا"[26]و"غيرصحيح"[27]، و" لا يصح".[28]

كما استخدم عبارات أخرى تدل على ارتضائه لرأي أو اختياره وقد جمع السيوطي كثيرا من آرائه في كتابيه جمع الجوامع وشرحه "همع الهوامع" على النحو التالي:" وهذا بناءً على ما أختاره"[29]و "والصحيح عندي"[30] و"الذي أختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما"،[31] والذي نختاره"[32]والأصوب"[33]، والأحسن"[34]و " المختار"[35]والأجود[36]و" الذي أذهب إليه".[37] وغيرها من المصطلحات والأساليب، فهذه المصطلحات والأساليب استخدمت عند أبي حيان بكثرة، حيث نجدها خلال معالجاته للقضايا النحوية و القواعد المطروحة، تظهر مصطلحات أبي حيان و أساليبه من خلال ما اختاره من قواعد وأسس للنقد انطلق منها في بحث ومناقشة آراء النحويين وفهمهم للنحو.

1- البحر المحيط 420/7.
2- البحر المحيط 203/8.
3- البحر المحيط 287/7.
4- البحر المحيط 259/7.
5- أنظر البحر المحيط 115/2؛ و379/4، 259/6.
6- أنظر البحر المحيط 162/3، 264، 537/5، 497/6.
7- أنظر البحر المحيط 41/1، 53، 167، 214و غيرها
8- أنظر البحر المحيط 185/2، و110/5.
9- أنظر البحر المحيط 60/1.
10- أنظر البحر المحيط 114/1، و514/5.
11- أنظرالبحر المحيط 497/6.
12- أنظرالبحر المحيط 119/1، و406.
13- أنظر البحر المحيط 222/1.
14- أنظرالبحر المحيط 322/6.
15- أنظر البحر المحيط 363/1.
16- أنظر البحر المحيط 416/3.
17- أنظر البحر المحيط 28/5.
18- أنظرالبحر المحيط 151/3.
19- البحر المحيط 128/3.
20- همع الهوامع 155/1.
21- همع الهوامع 268/1.
22- همع الهوامع 262/1.
23- همع الهوامع 275/1.
24- همع الهوامع 361/1.
25- همع الهوامع 381/1.
26- أنظر البحر المحيط 477/6، و43/8، و354.
27- أنظر البحر المحيط 401/7.
28- أنظر البحر المحيط 61/4، و 442/5، و483، و458/8.
29- همع الهوامع 249/1.
30- أنظر البحر المحيط 75/1، 110، 144، و154، و258، و 267، و461، و138/2، و 140، 28/3، و79، 266/5. وغيرها.
31- همع الهوامع 313/1.
32- أنظر البحر المحيط 308/1، و333، و353، و 435،و 61/2. وغيرها.
33- أنظر البحر المحيط 9/3.
34- أنظر البحر المحيط 133/1، و 143، و 148، و262، و 412، و 120/3.
35- أنظرالبحر المحيط 40/1، و 123, و 125، و 135، و 470.
36- أنظر البحر المحيط 140/1، 332، و 394، و 418/2.
37- أنظر البحر المحيط 252/1، و307/5، و 69/7.

أبرز القواعد التي اعتصم بها في نقد الآراء:

لا يرجح أبوحيان الآراء النحوية عن هوى كما لا يعترض على آراء أخرى بلا أساس علمي. بل اتخذ لنفسه أصولا وقواعد، واختار موازين يـزن الآراء بتلـك المـوازين ثـم يصدر حكمه صريحا في ضوئها من دون مجاملة؛ وهي كالآتي:

الأول: جعل القرآن والقراءات المتواترة في أعلى مراتب الاحتجاج وعدم التفريق بينهما من حيث الحجية.

يرى أبوحيان ــ رحمه الله ــ أن القرآن وقراءاته المتواترة أحسن ما يمكن أن يستشهد به وهما أفصح من أي كلام فلا يمكن أن يردّ شاهدا من القرآن أو قراءاته بل هما حجة على غيرهما من الشواهد وهذا ما جعله يردّ على من رفضوا بعض القراءات المتواترة أو حكموا على قرائها باللحن. وقد صرح غير مرة أنه لا يفرق بين القراءات المتواترة والقرآن الكريم. فمما قاله في هذا الصدد:« وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هـذه القـراءات كلهـا صـحيحة، ومرويـة ثابتـة عـن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة».[1] وقال في موضـع آخـر:«وقـد تقـدم أني لا أرى شـيئا مـن هـذه التراجيح لأنها كلها منقولة متواترة قرآنا فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى»[2]وقال أيضا: "وقد تقدم لنا غيرمرة أنا لا نـرجح بـين القـراءتين المتـواترتين.... وأن أبـا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعـراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالما بالنحو، واللغة، متدينا ثقة.»[3]

ومن ذلك رده على الزمخشري والعكبري اللذين أنكرا قراءة أبي عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر و ورش لقولـه تعـالى: **[ءَ أَنـذَرتَهُم]**[4] الـذين رووهـا بتحقيـق الهمـزة الأولى وتخفيف الثانية وألف بينهما.[5]حيث قال أبوحيان عن هذه القراءة: "قراءة ورش صحيحة متواترة فلا ترد باختيار المذاهب ولا اعتبار لطعـن الطـاعنين فيهـا لأنهـا مـن السبع المتواتر"[6]. وقد رمى الزمخشري بإساءة الأدب مع القراء السبع ونقلة القرآن. وفي معرض رده على لاحني قراءة ابن عامر لـ**[فَيَكُونُ]**[7] بالنصب، الذين رموه بالضعف قال: "فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله.»[8] كـما نقـد رأي المـبرد ــ وهـو أحـد أئمـة مدرسة البصرة ــ حين حكم على أبي عمرو باللحن في تسكين **[بَارِئكُم]**[9]وهو يمنع التسكين في حركة الإعراب. و قال دفاعا عن قراءة أبي عمرو: « وما ذهب إليه (المبرد) ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر.[10] ونقد رأي الذين رفضوا قـراءة حمـزة عند قوله: **[تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرحَام]**[11] وقوله تعالى: **[وَكُفرٌ بِهِ وَ المَسجِدِ الحَرَام]**[12] بجر {الأرحام} و{المسجد} عطفا على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وشـدد في نقده لابن عطية والزمخشري قائلا: « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعـتلا لهـم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز،.... وأما قول ابن عطية : ويـرد عنـدي هـذه القـراءة مـن المعنـى وجهـان، فجسـارة قبيحـة منـه لايليـق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قرأبها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القـرآن مـن فيِّ رسـول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب، عمد إلى ردها بشيء خطـر لـه في ذهنـه، وجسـارته هـذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم»[13] وقـد أكـد أبوحيان أنه لا يرجح بين قراءتين متواترتين: « وقد تقدم غير مرة أنا لا نرجح بـين القراءتين المتواترتين.»[14]

الثاني: تقرير بعض القراءات الشاذة والاحتجاج بها في النحو ثقة بفصاحة قرآئها:

ثمة قراءات شاذة رويت عن سعيد بن جبير أو عن الحسن البصري[15] وغيرهما قررها أبوحيان ثقة بقرائها. ومنها قراءة النصب لـ(الحمد)[16] في قوله تعالى: **[ألحَمدُللهِ]** [17] قرأها هارون العتكى[18] ورؤبة[1]وسفيان بن عيينة. وقراءة رزين العقيلي[2] لقوله تعالى: **[ألرَّحمَنِ الرَّحِيم]** [3] برفعهما وعلى قراءة أبي العالية[4]بالنصب.كما دافع عن قـراءة هبـيرة بنونين وفتح الياء في **[فَنُجِّى]**.[5]

1ـ المصدرالسابق ج2ص275.

2ـ المصدرالسابق ج2ص 530.

3ـ البحرالمحيط ط ج4ص92.

4ـ سورة البقرة: 6.

5ـ أنظر البحرالمحيط ج1ص 175، إعراب القراءات السبع وعللها لان خالويه ص 42؛ والكشاف 42؛ والتبيان 26/1.

6ـ أنظر البحرالمحيط ج1ص175.

7ـ سورة البقرة 177، سورة آل عمران 47، النحل 40، مريم 35، يس82، غافر68. جاءت في سورة آل عمران:{قالت رب أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر قال كذلك الله يخلق ما يشاء}.

8ـ البحرالمحيط536/1

9ـ سورة البقرة: 54.

10ـ أنظر البحر المحيط 365/1.

11ـ سورة النساء، الآية رقم 1

12ـ سورة البقرة: 217.

13ـ البحر المحيط 167/3.

14ـ البحر المحيط 92/4.

15ـ أنظر البحر المحيط 139/4ـ 140.

16ـ أنظر البحر المحيط 131/1، وإعراب النحاس 169/1.

17ـ سورة الفاتحة: 2

18ـ هو:هارون بن موسى أبوعبدالله الأعور العتكى البصرى الأزدى مولاهم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة مات قبل المائتين. أنظر النهاية 348/2.

الثالث: جعل السماع مقدما على القياس بشكل عام وبخاصة إذا تعارضا:

اهتم أبوحيان في طول "البحر المحيط "وعرضه بهذه المسألة كثيرا وعند نقده لآراء النحويين احتج بالنصوص القرآنية وكلام العرب؛ شعرهم ونثرهم على السواء كما جوز وقوع الماضي خبرا لكان من غير {قد}،وفاقا للبصريين بناء على كثرة وقوعه في القرآن الكريم وكلام العرب بغير (قد).[6]ويرجح وقوع الفعل الماضي حالا غير مسبوق بـ{قد} بناء على السماع كما قال: "فمن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى- كثرة بغير قد "[7]

ويرى إعمال {إن} مخففة، لأنه ثابت في كلام العرب و ردّ على الكوفيين الذين يرفضون إعمالها مخففة قائلا:"وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم إن عمرا لمنطلق بسكون النون. "[8] وكما يرى وقوع الضمير رابطا في الجملة الحالية المنفية بـ{لم}، إبدال الاسم الظاهر بدل المضمر من ضميري الحاضر.

ففي بعض الحالات التي يرجح رأيا أو يحكم عليه بالصحة وأو يختاره فيكون حكمه مبنيا على أن ذلك الرأي مسموع وارد في اللغة. فذكر في تصريف {تعيي وتحيي} الخلاف الذي بين النحويين ثم صرح برأيه مبنيا على السماع والقياس قائلا: "والصحيح أنه لا يقال: يعيّ بل إنه يقال يعْيي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأن معتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح، فلا تعلّ. "[9] ويرى أن {أول} يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال: أولةٌ وآخرةٌ بالتنوين، ثم قال: وهو محفوظ عندي ومسموع.[10]

كثيرا ما يرفض أبوحيان الآراء لعدم وجودها في لسان العرب، كما نقد من يرى {ثم} زائدة في قوله تعالى:" وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ "[11] فقال: "ودعوى أنّ (ثم) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثم) "[12] ونقد من يرى جواز تقديم خبر {ليس} عليها، فقال: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله ".[13]وفي موضع من تفسيره ينقد من يرى احتمال مجيء الجملة الاسمية جوابا لـ{لو} فيقول: "لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو... ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل".[14]ونقد في موضع كلام من يرى جواز مجيء {لِمَ} بمعنى{لَمْ} للجزم. فقال: "والثابت في لسان العرب أن:{لِمَ}، لا يجزم ما بعدها، ولم أر أحداً من النحويين ذكر أن {لِمَ} تجري مجرى :{ لَمْ} في الجزم.[15]

وحكم ابن عصفور على حذف عائد الصلة غير الألف واللام إن كان العائد بعض معمول الصلة بالضعف، فرد أبوحيان قوله بورود حذفه في القرآن.[16] وقال في معرض الرد على ابن مالك الذي جوز الحذف إذا تعين الحرف في الصلة والخبر بأن ما قاله ابن مالك: "لم يذكر أحد ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب ".[17] وجعل النحويون الروابط بين المبتدآت المتوالية في الأخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخرا لأول، وتال لمتلوه.مثل: "زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه "فذكر أبوحيان أن هذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة ".[18] هل يجوز اقتران {أن} المفتوحة المخففة بـ{ما} و{لما}؟ فذهب أبوحيان إلى منع ذلك لأنه لم يحفظ، فقال: فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع ".[19] ومنع حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل ".[20] كما منع ترخيم المركب تركيب مزج لما فيه ثلاثة لغات: بسبب البناء والإضافة ولأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.[21] و رد أبوحيان على ابن مالك ذهابه إلى جواز مجيء

1ـ هو رؤبة بن العجاج التميمي الراجز من أعراب البصرة وكان رأسا في اللغة ورؤبة بالهمز قطعة من خشب يشعب بها الإناء جمعها رئاب والروبة بواو: خميرة اللبن والروبة أيضا قطعة من الليل ـ توفى سنة خمس وأربعين ومائة –أنظر اليسير 162/6، لسان الميزان 264/2، ومعجم الأدباء149/11.

2ـ أنظر البحر المحيط 132/1.

3ـ سورة الفاتحة : 3

4ـ المصدر السابق: 132/1.

5ـ سورة يوسف 110.

6ـ أنظر البحر المحيط 85/2.

7ـ البحر 230/3. وأنظر 275/1.

8ـ البحر المحيط 429/1.

9ـ همع الهوامع 182/1.

10ـ أنظر الهمع 147/2.

11ـ التوبة: 118.

12ـ البحر المحيط 113/5.

13ـ البحر المحيط 206/5.

14ـ البحر المحيط 503/1ـ 504.

15ـ البحر المحيط 516/2.

16ـ أنظرهمع الهوامع 292/1.

17ـ همع الهوامع 293/1.

18ـ همع الهوامع 347/1.

19ـ الهمع 455/1.

20ـ الهمع 34/2.

21ـ أنظر الهمع 62/2.

{حيث} اسما لـ{إن} وقال إنه لم يسمع في العربية ألبتة.[1] و رد على الذين يرون جواز الفصل بين ناصب المضارع وفعله بالنداء والدعاء قائلا: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب"[2].

وخالف أبوحيان الجمهور ومنهم سيبويه فيما ذهبوا إلى أنَّ {أَنْ} مع فعل الأمر تؤول بالمصدرية واستدلوا على رأيهم دخول حرف الجر عليها. فقال أبوحيان في الرد عليهم:"جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية، ولا يقوى عندى وصلها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك. "[3] فهو خالفهم بسبب عدم وجود الأمثلة الواردة على ما ذكره الجمهور وسيبويه. وخالف ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز مجيء {التي} بتشديد الياء فقال في الرد عليه: "لم يحفظ التشديد في التي ".[4]

الرابع: الفرار من الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يستشهد النحاة القدماء بالحديث الشريف ولم يعللوا لهذا الترك وجاء ابن مالك وكسر هذا الحصار واستشهد بالحديث الشريف في كتابه تسهيل الفوائد والكافية الشافية بكثرة، ثم جاء ابن الضائع فخالف ابن مالك وعلل وبين سبب ترك القدماء لعدم الاستشهاد بالحديث وتبعه أبوحيان[5] في تنظير هذه المسألة فقال أبوحيان في شرح التسهيل: "قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب –كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن "، "ملّكتكها بما معك من القرآن "، و "خذ ها بما معك من القرآن "، وغيرذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى ".ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غيرلغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. والمصنف(ابن مالك) قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين؛ وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا قاضي القضاة بدرالدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يجب بشيء. قال أبوحيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولايستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث. "[6] وقال في الارتشاف في معرض رده على ابن مالك: "وزعم ابن مالك أنها (كأين) قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبي على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة إذا أجازوا النقل بالمعنى"[7].

الخامس: الأخذ بالأسهل والأوضح في تخريج الآيات القرآنية والشواهد العربية وتعليل المسائل؛ والابتعاد عن التكلفات والتعليلات التي لا طائل تحتها:

لو ننظر في مؤلفات أبي حيان النحوية وفي تفسيره {البحر المحيط} يثبت لنا أنه كثيرا ما يرد رأيا من الآراء النحوية أو تخريجا من التخريجات النحويّة في إعراب آية من الآيات القرآنية بسبب تكلفه وتأويله البعيد، ويؤيد رأيا آخر بسبب قلة التكلف فيه وبعده عن التأويل البعيد. فكان أفصح الكلام عنده أن يكون مستقيما نحويا لا يحتاج إلى تأويلات بعيدة متكلفة.يقول أبوحيان:"والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة..."[8]، ففي مجيء المتنازعين مصدرين، يرى أبوحيان إعمال الثاني من الفصاحة فقال: "والأحسن حمل القرآن على الأولى والأفصح "[9] وقال في موضع آخر: "فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن."[10] وقد رد على الزمخشري في بعض

1ـ الهمع 154/2.

2ـ الهمع 295/2.

3ـ همع الهوامع 264/1.

4ـ همع الهوامع 267/1.

5ـ أنظر همع الهوامع 338/1.

6ـنقلا عن مقدمة خزانة الأدب من طريق موسوعة علوم اللغة العربية 219/1/1ـ 220.

7ـ إرتشاف الضرب 387/1.

8ـ منهج السالك ص230، نقلا من الاختيارات النحوية ص39.

9ـ البحرالمحيط 317/1.

10ـ البحرالمحيط 133/3.وأنظر النهر الماد في حاشية البحر 127/3ـ 128.

المواضع لما ذهب إليه من التكلف والتمحل ورماه بالتعسف، لايجوز أن يحمل القرآن عليه لعدم وروده في القرآن لقلته.[1] كما رمى النحاة جميعا وتوجيهاتهم تجاه جمع {السنين} جمع المذكربالتكلف.[2] ، حكم على تعليلات النحويين الذين عللوا نصب المصدر الذي لم يسبقه الفعل بالتكلف والخروج عن الظاهر بلا دليل.[3]

السادس: الاستشهاد بالشعر القديم ورفض الاحتجاج بشعر المتأخرين

كان أبوحيان من أولئك النحاة الذين يستشهدون بالشعر القديم لقدمه ويعرضون عن الاستشهاد بالشعر المتأخر ولو كان صحيحا فصيحا، فحمله هذا على نقد من استشهد بشعر المولدين من الشعراء كأمثال أبي تمام وأبي فراس الحمداني مثلا.وقد نقد الزمخشري لاستشهاده بكلام أبي تمام فقال: "كيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره."[4] كما نقده لاستشهاده بشعر أبي فراس الحمداني حيث قال: "وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه لأنه لا يستشهد بكلام المولدين"[5]وقال في موضع آخر: "لا حجة فيما سمعه الزمخشري من ذلك لعدم الحجية في كلامه؛ لفساد كلام العرب إذ ذاك وقبله بأزمان كثيرة"[6].

السابع: مخالفة كثرة التعليلات النحوية وجلب التمارين غير العملية

كان أبوحيان رحمه الله يخالف التعليلات البعيدة التي ذهبت المذاهب النحوية أو بعض النحاة الأفراد إليها. وقد صرح أكثر من مرة بمخالفته لظاهرة التعليلات البعيدة. عندما يدرس الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإعراب وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أو العكس؟ قال: "هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة "[7] وقال تعليقا على تعليل النحاة لامتناع الجر في الفعل والجزم في الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مباديء اللغات ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع.[8] وقال عند خلاف النحويين في معنى غيرالمنصرف: "هذا الخلاف لاطائل تحته"[9] وعند حديثه عن سبب ضم تاء ضمير المتكلم في مثل "كلمت "قال: وهذه التعاليل لايحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل"[10]وقال في موضع آخر: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرص[11] على العرب في موضوعات كلامها"[12] وكما يقول في موضع آخر: "وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به"[13] ولما يبين الخلاف الذي حول عامل رفع المضارع فيذكر فيه سبعة أقوال ثم يبدي رأيه في النهاية:"ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي ".[14]

الثامن : القياس على السماع الكثير ورفضه عند قلة المسموع

كان أبوحيان يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس ... وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانامثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير"[15] كما خالف أبوحيان أباالفتح ابن جني الذي جوز إبدال الألف همزة قياسا لورودها في الأمثلة المسموعة[16] ولكنه لايرى أن يقاس لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.[17] ويرى أبوحيان أن تصحيح حرف العلة من الواو والياء شاذ لأن المسموع منه قليل، مثل: أجود، وأعول، وأطول. وأغيمت السماء، وأخيلت، وأغيلت المرأة وأطيب"[18] ويرى أن هذه الألفاظ الإعلال فيها مقيس والتصحيح فيها شاذ. بينما يرى أبوزيد الأنصاري التصحيح فيها مقيسا بناء على هذه الألفاظ المسموعة[19].

و يرى أبوحيان حذف النون من {كان} "شاذا في القياس لأنها من نفس الكلمة، لكن سوغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة"[20]، وفي الوقت نفسه رد على ابن مالك الذي يرى جواز حذفه للتخفيف وثقل اللفظ، بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة.[21]كما رد عليه حين أجاز أن

1ـ أنظر البحر المحيط341/4ـ 342.

2ـ أنظر البحر المحيط 369/4.

3ـ أنظرالهمع74/2.

4ـ البحر المحيط 229/1.

5ـ البحر المحيط 292/3ـ 293.

6ـ البحر المحيط 167/5.

7ـ إرتشاف الضرب 414/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1998. 57/1.

8ـ همع الهوامع 75/1ـ 76.

9ـ همع الهوامع 85/1.

10ـ همع الهوامع 190/1.

11ـ التخرص: التظني والتكذب بالباطل(المعجم الوسيط 227/1).

12ـ همع الهوامع 192/1.

13ـ همع الهوامع 258/1.

14ـ همع الهوامع 527/1.

15ـ المدارس النحوية ص 322.

16ـ البحر 151/1.

17ـ البحر 151/1.

18ـ البحر المحيط 41/2.

19ـ البحر المحيط 41/2.

20ـ همع الهوامع 387/1ـ 388.

21ـ همع الهوامع 388/1.

يجمع{حم} على حمون حال كونه يعترف بأنه لم يسمع فقال أبوحيان: "ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وأخوته بالواو و النون كذلك شاذ فلا يقاس عليه.[1] وقد رد عليه أيضا لما ذهب إلى بيان حذف الحرف الأخير من الفعل المضارع المعتل الآخر عند وقوعه مجزوما بأن حاذفه هو الجازم نفسه لكونها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته، فقال أبوحيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع ـ لو بقيت ـ لاتحاد الصورة."[2]

التاسع: الاحتجاج بلغة قبيلة من القبائل الموثوق بها

وذكر أبوحيان أمثلة عديدة تدل على أنه يحتج بلغة القبائل الموثوقة بها.[3]منها أنه يرى بعض النحويين أن {عسى } يسند إلى {أن} و{يفعل} ويجرد هو نفسه من ضمائر التثنية والجمع والتأنيث، والبعض الآخر يرى الإلحاق فيسند {عسى} بتلك الضمائر، إلا أن أباحيان يقول: وقفت من قديم على نقل، وهوأن التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين.[4] ومنها أنه عند الاختلاف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة بين المبرد الذي يمنع مطلقا وابن مالك الذي يجوزه مطلقا وينسب قوله إلى أبي عمرو وعن طريقه إلى لغة تميم، والجمهور الذي يجوزه في الشعر ويمنعه في النثر فرجح أبوحيان رأي ابن مالك بسبب استناده إلى المسموع وهو لغة تميم.[5]

العاشر: عدم الأخذ بالحكم المبني على السماع القليل

رد قول جمهور النحاة الذين يرون جواز حذف أحد مفعولي {ظن وأخواتها} فقال: "... وأن مذهب الجمهور الجواز لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه".[6] ويرد بعض الأحكام التي وردت عن الكوفيين أوعن ابن مالك الذي تبعهم في مثل تلك الآراء كما رد على ابن مالك ذهابه إلى تجويز مراعاة الشبه والوضع فذكر أنه لم ير هذا إلا لابن مالك.[7] كما رد على ثعلب الذي جوز مجيء {فم} على {فمون} و{فمين} قائلا: وهو في غاية الغرابة. "[8] كما رفض تجويز ابن مالك وقوع التنوين على {عشرين} وأخواته لأنها ليست جموعا فكان لها حق في الإعراب بالحركات قياسا على {سنين}. وسبب رفضه لقوله بأن إعراب {سنين} إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر.[9] وفي معرض الرد على الكوفيين وابن مالك الذين يجعلون الأمثلة النادرة قياسا يقال عليها: "ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات ".[10]

وفي مسألة نعت{أي} باسم الإشارة بشرط أن يكون منعوتا بذي {أل}، وذهب ابن عصفور[11] وابن مالك[12] إلى الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـ{أي}، ولا نعت لاسم الإشارة لقول الشاعر[13]:

أيهاذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل

وقال في موضع آخر من الارتشاف:"ولا تبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة"[14]وكما قال: "فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه"[15].

الحادي عشر: اختيار استقراء قواعد النحو وإجماع النحويين ورد الآراء الفردية

يقبل أبوحيان بعض الآراء لأن النحاة أجمعوا عليها ويرد بعض الآراء الأخرى لما فيها سمة الفردية.نجد في "البحر المحيط"عبارات على صيغ مختلفة تدل دلالة واضحة أو تومىء إيماء إلى هذا المعنى سواء كانت تأييدا لرأي أو رفضا لرأي آخر.مثل قوله : "وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو"[16] وقوله "فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون"[17] وقوله: "وهذا مخالف لما يزعمه النحاة"[18] وقوله: "تأباه قواعد النحو "،[19]وقوله: "وقد نص النحويون"[20]، وقوله: "بل النحويون كالمجمعين "[1]،

1ـ أنظر همع الهوامع 155/1.

2ـ همع الهوامع 174/1.

3ـ أنظر البحر المحيط 264/2، و495/4، و257/6، وأنظر الأدوات النحوية في كتب التفسيرص86 ـ 87

4ـ همع الهوامع 422/1.

5ـ همع الهوامع 185/1.

6ـ البحر المحيط 128/3.

7ـ أنظر همع الهوامع 62/1.

8ـ همع الهوامع 155/1.

9ـ أنظر همع الهوامع 157/1.

10ـ همع الهوامع 167/1.

11ـ أنظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 37/3.

12ـ أنظر شرح التسهيل 399/3.

13ـ أنظر شرح التسهيل 399/3؛ والأشموني 37/3؛ والهمع 39/2.

14ـ أنظر الإرتشاف 1884/4من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان في الإرتشاف ص30 ـ 31.

15ـ أنظر الإرتشاف 1586/3من طريق الاختيارات النحوية ص31.

16ـ البحر المحيط 320/7.

17ـ البحر المحيط 456/4.

18ـ البحر المحيط 123/2.

19ـ البحر المحيط 218/4.

20ـ البحر المحيط 458/1.

وقوله: "وأجاز النحويون "[2]، وقوله: "والذي عليه النحويون"[3] وقوله: "وهو هدم للقاعدة النحوية "[4] وقوله: "وهو هدم للقاعدة المشهورة"[5]وقوله: "وهذا ذهول عن قاعدة العربية "[6] فقد رفض رأي المهاباذي الذي يعتقد أن {ظل} لا تستعمل إلا ناقصة فقال أبوحيان: "وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو:أنها تكون تامة."[7] كما رد على المطرزي لانفراده برأي فقال: "لم يصرح أحد بأن إعمال {لا} عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب {المغرب} ناصر المطرزي.حيث قال: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملونها."[8] فقد حكم الزمخشري على {أنما} المفتوحة الهمزة، بالحصر لكونها فرعا من {إنما} المكسورة فحكم عليه أبوحيان بأن الزمخشري انفرد بهذا القول ولا يجوز، القول به"[9].

وقد اختار رأيا لكونه مشهورا وقال به الأكثرون؛ حيث يرى أن الفعل الذي يتعلق به {رب} يكون ماضيا معنى قول مشهور ورأي الأكثرين.[10] ونقد ابن خروف الذي يرى جواز مجيء {كأين}،{كأي} بألف وياء وقال: وهو الغالط لم يحك هذ أحد غيره ".[11]

الثاني عشر: ترجيح حكم على حكم بناء على أن الأصل يقتضي ذلك

يرى أبوحيان أن بقاء الشيء على أصله أفضل من نقله إلا إذا وجد دليل مسموع يدل على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه. ذكر أبوحيان أن {ألا} بسيطة لا مركبة ويعتبر دعوى التركيب خلاف الأصل وقد رد استدلالات من يرى أنها مركبة وضرب على ذلك عددا من الأمثلة والشواهد فقال: "والذي نختاره أن {ألا} التنبيهية حرف بسيط، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل[12]. وذكر سبب مجيء مصدر {الصيام} على {فعال} وهو مشتق من الأفعال التي عين الكلمة منها حرف العلة واللام منها صحيح. وكان الأصل أن يأتي على وزن {فعول} ولكن سبب عدوله عن هذا الوزن استثقال الواوين. وقد جاء شيء من كلام العرب على الأصل، مثل فوور[13]. ويرى السمين الحلبي أن {الصيام } كان في الأصل {صوام} فأبدلت الواو ياءً.[14] واختلف النحويون حول {لكن} أهي بسيطة أم مركبة؟ وذهب أبوحيان إلى أنها بسيطة ونعت قول القائلين بأنها مركبة بالفساد.[15] واختلف النحويون في مجيء{كأيّن} مركبة أو بسيطة فذهب أبوحيان إلى كونها بسيطة مطابقة للأصل، ورد على القائلين بتركيبها قائلا: "ادّعاؤهم بأنها مركبة.... دعوى لا يقوم على صحتها دليل..."[16] "وقال في الارتشاف عن {كأين}: "قال بعض أصحابنا ويحتمل أن تكون بسيطة. ثم قال: "وهذا الذي كنت أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل. "[17] وذهب إلى أن {منذ} و{لن} و{أما} بسيطة غير مركبة لأن الأصل فيها عدم التركيب.[18]

الثالث عشر: عدم بناء الحكم على تقديم ما حقه التأخير أو العكس إلا في وقت الضرورة:

يؤكد أبوحيان على عدم جواز التقديم والتأخير إلا في الضرورة. وقد عبر عن هذه الفكرة بعبارات مختلفة مثل: "التقديم والتأخير مما يختص بالضرورة "[19] ومثل قوله: "فزعم قائله أن ذلك على التقديم والتأخير، وهذا لا يكون عندنا إلا في الضرائر[21]" [20]ومثل قوله: "لكن التقديم والتأخير هو مما يختص بالضرورة، وننزه القرآن عن حمله عليه "[22]وقال في موضع آخر في معرض نقده لرأي الزمخشري: "وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ...وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه."[23] ومثل قوله "ولا يصار إلى التقديم والتأخير إلا لمعنى يقتضي ذلك، أو بتوقيف، أو فيما لا يمكن فيه إلا ذلك "[24] ومثل قوله:

1ـ البحر المحيط 180/3.

2ـ البحر المحيط 164/4.

3ـ البحر المحيط 214/7.

4ـ البحر المحيط 36/2.

5ـ البحر المحيط 349/3.

6ـ البحر المحيط 155/3.

7ـ أنظر الهمع 368/1.

8ـ همع الهوامع 398/1.

9ـ همع الهوامع 461/1.

10ـ الهمع 354/2.

11ـ إرتشاف الضرب 388/1.

12ـ البحر المحيط 191/1.

13ـ أنظر البحر المحيط35/2.

14ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون459/1.

15ـ البحر المحيط 495/1.

16ـ البحر المحيط 78/3.

17ـ إرتشاف الضرب 385/1.

18ـ أنظر الإرتشاف الإرتشاف 1415/3، و2365/5، 1893/4من طريق الاختيارات النحوية في الإرتشاف ص33.

19ـ البحر المحيط 291/1.

20ـ الضرائر: اختلاطِها والضرائرُ الأُمورُ المختلفة أي عند اختلاط الأُمور. أنظر لسان العرب:(مادة ضررو مادة عكر).

21ـ البحر المحيط 588/1.

22ـ البحر الحيط 108/2.

23ـ البحر الحيط 436/3.

24ـ البحر المحيط63/4.

"ولا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير".[1] ومثل: "والتقديم والتأخير، ذكر أصحابنا أنه من الضرائر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه "[2] ومثل: "ولأن التقديم والتأخير لا يذهب إليه إلا عند الضرورة. "[3] والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة في البحر المحيط .

الخاتمة

أختم المقال بجملة من النتائج التي توصلت إليها وهي كالأتي:

أولا: لايفرق أبوحيان بين القرآن والقراءات المتواترة من حيث الحجية في النحو ويرد على النحاة الذين لحنوا القراء السبعة في بعض القراءات بل يعتبر تلحين القراءات السبعة قريبا من الردة وهذا ما جعله يشنع على الزمخشري وابن عطية وغيرهما لردهما بعض القراءات السبعة.وهكذا أعلن الحرب على كل من يمس القراءات القرآنية بتلحين قارئ من قرائها وقد صرح في مواضع عدة من تفسيره بهذا الرأي.

ثانيا: لم يتخذ من القراءات الشاذة موقفا واحدا بل له مواقف متعددة منها: أنه يقبل بعض القراءات الشاذة ثقة بقارئها إذا كانت القراءة مروية عن قارئ فصيح مثل قراءة بعض الصحابة أو التابعين الكبار مثل سعيد بن جبير والحسن البصري وغيرهما.ويخرج بعض القراءات الشاذة على المعنى إذا كانت متفقة مع بعض اللهجات الفصيحة. ويشير إلى بعض القراءات الشاذة ويبين شذوذها، ويثبت بطلان بعض القراءات الشاذة ويبين حقيقتها؛ حين يرى أنها لا تطابق السماع الصحيح ولا القياس النحوي.

ثالثا: يعتمد أبوحيان على السماع الكثير وكثيرا ما رفض بعض الآراء مستدلا بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل. وفي مواضع قليلة ثبت للباحث أنه خالف هذا الأصل في بعض المواضع رد آراء بعض النحويين مستدلا بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل وهي تتجاوز خمسة أبيات من الشعر الصحيح السند المروي من الفصحاء ولكنه في بعض المواضع بنى آراءه على بيت واحد من الشعر.

رابعا: يتتبع السهولة واليسر في تخريجاته للآيات القرآنية في المسائل النحوية والإعرابية وله في ذلك رأي سديد ومقدرة فائقة خاصة في نقد الآراء حيث أورد في بعض المواضع من التفسير تخريجات المعربين المختلفة وربما بلغ بعضها خمسة عشر تخريجا ثم يرفض تلك التخريجات كلها ويخرج الآية تخريجا إعرابيا يعتبره أسهل وأوضح من جميع تلك التخريجات. هذا يجعله يوجه النقد إلى كثير من النحويين الذين يخرجون بعض الآيات ويتهمهم بأن تأويلاتهم بعيدة متفلسفة لا علاقة لها بالنحو.

خامسا: اتخذ من الاستشهاد بالحديث الشريف في المسائل النحوية موقفا سلبيا تماما لأنه يرى أن الأحاديث النبوية الشريفة رويت بالمعنى وبواسطة الأعاجم الذين تعلموا اللغة العربية بالاكتساب لا عن سليقة، ولم أقف في البحر المحيط على استشهاد منه بالحديث الشريف؛ بينما يعد آراء سيبويه النحوية مثالا يحتذى ويرد على بعض النحويين بسبب مخالفتهم لسيبويه وهو أحد الأعاجم وتعلم العربية بالاكتساب كبقية العلماء الأعاجم ورواة الحديث. فهذا اضطراب منه في الحكم والموقف.

سادسا: يقبل القياس والتأويل مع الشروط متأثرا بمذهب ابن مضاء الظاهري الذي دعى إلى إلغاء التعليلات النحوية ولكن لم يكن تأثره به إلى هذا الحد بل هو أيضا دعى إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث.

سابعا: تبين أنه تخلى عن التعليلات السقيمة أو المفترضة وعاب على النحويين انشغالهم بها. لأنه يرى أنه لا فائدة من ورائها، مع ذلك فقد خاض في بعض تلك الخلافات وقام بترجيح رأي وتضعيف آخر دون أن يستند إلى السماع.

ثامنا: للإجماع واستقراء كلام العرب دور بارز عند أبي حيان فهو يأتي في المرتبة التي تلي السماع من حيث الأهمية وقد أكثر من الاستشهاد به في إثبات القواعد وتخريج إعراب القرآن أو في رد بعض الآراء مستدلا بأنه لم يره في دواوين العرب.

تاسعا: يتجنب أبوحيان من حمل القرآن الكريم على الأمثلة النادرة والشاذة والمتكلفة والمعللة تعليلا بعيدا بل يتحرى في تخريج الآيات النحوية والإعرابية جانب الوضوح واليسر والسهولة؛ ولذلك نجد في البحر أنه ذكر في مسألة واحدة أكثر من خمسة عشر- رأيا ثم يردها جميعا لابتعادها عن السهولة واليسر- واتسامها بالتكلف والتعقيد.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط(جمعا ودراسة). الدكتوربدربن ناصرالبدر.مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ ـ 2000 م.
3. الاختيارات النحوية لأبي حيان في إرتشاف الضرب من لسان العرب(دراسة وتحليل). الدكتور أيوب جرجيس عطية القيسي- دارالقمة و دار الإيمان، 2004م، لاط.
4. الأدوات النحوية في كتب التفسير،الدكتور محمود أحمد الصغير، دار الفكر دمشق، ودارالفكر المعاصر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2001م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبوحيان الأندلسي، تحقيق دكتور مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1426هـ/2006م.
6. إعراب القراءات السبع وعللها. أبوجعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن خالويه الأصبهاني، ضبط نصه وعلق عليه أبومحمد الأسيوطي،دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ ـ 2006م.
7. إعراب القرآن. أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهيرغازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية. ط3، 1409هـ ـ 1988م.
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محيي الدين عبدالحميد. دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.
9. البحر الماد أبوحيان الأندلسي المطبوع في حاشية البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط2 سنة1411هـ/1990م.

1ـ البحر المحيط 68/7.

2ـ البحر المحيط 424/1.

3ـ البحر المحيط 75/7.

10. البحر المحيط (غير المحقق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية1990م.
11. البحر المحيط ، لمحمد بن ويوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، والدكتور زكريا عبدالمجيد التوني و الدكتور أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2001م.
12. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعةالثالثة 1989م
13. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دارالحديث، القاهرة، مصر، سنة الطبع1425هـ ـ 2004م.
14. الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون . السمين الحبي، دارالكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1999م.
15. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.
16. شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، للإمام جمال الدين ابن مالك النحوي الأندلسي، تحقيق محمد عبدالقادرعطا وطارق فتحي السيد، دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2001م.
17. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبوالقاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اعتنى بطبعه وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دارالمعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1423هـ ـ 2002م.
18. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
19. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني(أحمدبن علي). دارالفكر، بيروت.
20. المحررالوجيز في تفسيرالكتاب العزيز. أبومحمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، طبع دارالكتب العلمية 2001م، بيرت لبنان.
21. المحيط في إعراب البحر المحيط، الدكتورياسين جاسم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ 2001م.
22. المدارس النحوية لدكتور شوقى ضيف، طبع دارالمعارف، القاهرة، لاط، لات.
23. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان، عباس. دارصادر، بيروت، لاط، لات.
24. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، استانبول، تركية، ط1408هـ/1987م.
25. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بإشراف الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتورعبدالحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، دار الفكر، الطبعة 2، بلا تاريخ.
26. المعجم المفصل في علوم اللغة العربية، الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2002م.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكبت العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي 1998م.